KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

دور الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ وتصدر الدولار الأمريكي للنظام النقدي الدولي

أ.د. سلام محمد علي الأسدي
الباحث ثائر صاحب شندل
كلية التربية/ جامعة القادسية

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i72.15841

الملخص:

اختارت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤, لتطبيق استراتيجيتها في تحقيق مصالحها عبر نتائج الاتفاقية, فقد منح النظام النقدي الدولي وعن طريق الاتفاقية امتياز للولايات المتحدة الأمريكية, إذ كان الدولار الأمريكي هو المصدر الأساس للاحتياطات الدولية , ولعل هذا الامتياز هو الذي طمأن الولايات المتحدة الأمريكية على نظام هيمنتها وقيادتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وفرض أكبر قدر من السيطرة والنفوذ على دول العالم , وعلى إبعاد أية دولة أخرى قادرة على التدخل لإعاقة حرية الحركة الاقتصادية الأمريكية, بعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي لدول غرب أوروبا, ولجوء هذه الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحاجتها الماسة للاقتصاد الأمريكي , وطلب المعونة والتوافق من أجل إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب, وإعادة ترتيب أسس التعاون الاقتصادي الدولي وتنظيمه في مجال النقد والتجارة والاستثمار التي تضررت كثيراً بأحداث الحرب المدمرة مثل غيرها من أنشطة الحياة الأوروبية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الحرب العالمية الثانية, الولايات المتحدة الامريكية, النظام النقدي الدولي, اتفاقية بريتون وودز.

Abstract:

The United States of America chose to conclude the Bretton Woods Agreement in 1944, to implement its strategy in achieving its interests

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

through the results of the agreement. The United States of America has imposed its hegemony and leadership of the global capitalist economy and imposed the greatest degree of control and influence on the countries of the world, and on the exclusion of any other country capable of interfering to impede the freedom of American economic movement, After the economic devastation of the countries of Western Europe, and the latter resorting to the United States of America for its urgent need for the American economy, and asking for aid and consensus in order to reconstruct the areas destroyed by the war, and to rearrange the foundations of international economic cooperation and organization in the field of money, trade and investment that Like many other activities of European life, it was affected as much by the devastating events of war.

Keywords: World War II, the United States of America, the international monetary system, the Bretton Woods Agreement.

المقدمة:

احتوى النظام النقدي الدولي الجديد الذي انبثق في السنة قبل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية على توازن جديد للقوى , إذ حلت الهيمنة الأمريكية محل الهيمنة البريطانية , عندما اجتمع ممثلو(٤٤) دولة في مدينة بريتون وودز الأمريكية عام ١٩٤٤ , واستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية موقعها وهيمنتها لتفرض وجودها وأفكارها في مؤتمر بريتون وودز , وصدر عن المؤتمر مجموعة من القرارات اطلق عليها (اتفاقية بريتون وودز) , ومجمل ما تمخض عنها هو إنشاء مؤسستين دوليتين هما : صندوق النقد الدولي

, والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, لذلك ارتأينا في هذا البحث الكتابة عن "دور الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ وتصدر الدولار الأمريكي للنظام النقدي الدولي".

تطلبت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة, تطرق المحور الأول إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ , فيما سلط المحور الثاني الضوء على المشروع البريطاني في مؤتمر بريتون وودز , وناقش المحور الثالث المشروع الأمريكي في مؤتمر بريتون وودز , وأوضحت الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة مذيلة بالهوامش والمصادر التي اعتمدنا عليها في البحث.

المحور الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤:

غيَرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير خريطة العالم الاقتصادية , إذ تركت الدول الأوروبية واقتصاد اليابان دماراً , وتجمدت التجارة والمدفوعات الدوليتين بعدد لا يحصى من العوائق التي ظهرت أساساً خلال كساد الثلاثينيات وفي الحرب نفسها , وكان واضحاً أنه طالما بقيت القيود المالية على التجارة والمدفوعات على ماهي عليه , فإنَ التجارة وحركة رأس المال لن تتمكنا من التوسع بسرعة كافية لتعطي دعماً كافياً للانتعاش الاقتصادي[١], إذ إنَ أزمة المدفوعات الدولية كانت من أهم الأسباب التي أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية , لذلك بدأ الحلفاء ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساس لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب , ووضع الخطط لإعادة الأعمار في دول أوروبا[٢] حتى لا يتكرر الاضطراب وعدم الاستقرار الذي وقع في ثلاثينيات القرن العشرين , الذي ترتب عليه انهيار تام للعلاقات الاقتصادية وقيام حرب عالمية جديدة[٣], وأيضاً كان الأمريكيون والبريطانيون قلقين للغاية ومصممين بالقدر نفسه على ضمان أنَ نظام ما بعد الحرب سيقف في طريق المد الشيوعي[٤] التي كانت تهدد الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب آنذاك[٥] , لذا سبقت مؤتمر بريتون وودز مفاوضات سرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[٦] أثناء الحرب العالمية الثانية استغرقت (٣) أعوام (١٩٤٢-١٩٤٤)[٧] , وظهر في تلك المدَة مجموعة من الاقتصاديين

تصدوا لتقديم دراسات تحقق الغايات السابق ذكرها , على رأسهم هاري ديكستر وايت[٨] الذي كان عندئذ مديراً للبحوث النقدية في وزارة الخزانة الامريكية , والمستشار الاقتصادي للحكومة البريطانية جون مايناردكينز[٩] , وكان كلا الرجلين عازماً في وقت مبكر من عام ١٩٤٣على تفادي أخطاء المدَة التي فصلت بين الحربين[١٠], لذا أعدا المشروعات الأولية لخططهما الخاصة بكل منهما , بشأن الهيكل المستقبلي للنظام النقدي الدولي[١١], وبدأ في تبادل الأفكار لوضع اقتراح مشترك قبل انتهاء الحرب , وكانت تلك المشروعات انعكاساً للأوضاع الاقتصادية والسياسية والقوة التي تتمتع بها كل دولة على حدة, أكثر من كونها تعبيراً عن النظام الأكثر صلاحية لحكم العلاقات الدولية النقدية[١٢].

ولمواجهة المخطط البريطاني لإنشاء النظام النقدي الدولي وفق ما اقترحه جون كينز , ابلغت الإدارة الأمريكية الجانب السوفيتي والصيني في ١ شباط ١٩٤٣ بمخطط مشروعها المقترح لغرض دراسته وبيان الموقف الدولي منه والعمل على حل الاعتراضات حوله وتذليل الصعوبات لإقراره , كما تواصلت مع دول أوروبا الغربية لضمان موافقتها فأرسل وزير الخزانة الأمريكية هنري مورغنثاو الأبن[١٣] في ١ آذار ١٩٤٣ خطة هنري وايت إلى حكومات هذه الدول , وفي الوقت نفسه وجه الدعوات إلى هذه الحكومات لإرسال خبرائها النقديين إلى واشنطن للدخول في مناقشات حول التعاون النقدي[١٤].

وبدأت الاستعدادات لما أصبح بعد ذلك مؤتمر بريتون وودز على نحو جاد في منتصف عام ١٩٤٣, وقد اقترح كينز قصر المشاركة في جلسات الصياغة وفي القرارات الرئيسة على بضع البلدان مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية , ولكن هاري وايت كانت له نظرة أوسع , إذ أصر على إشراك وفود من كافة دول الحلفاء التي شاركت في الحرب تجاه دول المحور وعلى إعطائها الفرصة للمشاركة , وفي العاصمة الأمريكية واشنطن التقى ممثلون من (١٨) بلداً في حزيران ١٩٤٣ لتقديم المقترحات[١٥] وكان هناك اتفاق على عدد كبير من النقاط , إذ أرادوا وضع نظام لثبات أسعار الصرف , وأرادوا إحداث منظمة اقتصادية دولية تهدف إلى[١٦] :

- تأمين قروض للبلدان ذوات العجوز في موازين مدفوعاتها, لأسباب عارضة , ومن الممكن تصحيحها.

- مراقبة سياسات تخفيض النقد حين تكون عملة البلد المتعرض للعجز مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية بصورة مستمرة , ولأسباب ذات طابع بنياني , أي غير عرضي .

وعقد اجتماع تمهيدي لمؤتمر بريتون وودز من (١٧) بلداً لصياغة المشروع في مدينة اتلانتيك الأمريكية في ٢٢ نيسان ١٩٤٤ , وأسفر الاجتماع عن وضع وثيقة أولية مشتركة[١٧] التي تضمنت جميع العناصر الأساسية لمواد الاتفاق التي تمت الموافقة عليها بعد (٣) أشهر في مؤتمر بريتون وودز , فقد أدت المناقشات الكثيرة والدقيقة إلى تضييق المسافة الفاصلة بين المواقف البريطانية والأمريكية , وإنتاج مسودة يمكن أن تكون مقبولة لدى الدول الأخرى أيضاً[١٨] , إذ توصلوا إلى استنتاج مفاده أنَ الطريقة الأكثر عملية لضمان التعاون النقدي الدولي هي عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي[١٩].

وحسمت تلك المسودة بانعقاد أول مؤتمر دولي لنظام النقد الدولي , وذلك بين (١-٢٢ تموز عام ١٩٤٤) , أي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بـ (١٠) أشهر , وبعد يومين من إنزال الحلفاء على السواحل الفرنسية في نورماندي في ٢٩ حزيران١٩٤٤ وتحول الحرب بقوة لصالح قوات الحلفاء[٢٠] , وحضر المؤتمر بشكل رسمي (٧٣٠) مشاركاً بدعوة من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لممثلي حكومات ورجال بنوك واقتصاديين من (٤٤) دولة من جميع أنحاء العالم[٢١] وانعقد المؤتمر في فندق مونت واشنطن , في مدينة بريتون وودز في ولاية نيو هامبشاير في الولايات المتحدة الأمريكية , وكانت الدعوة بأسم المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة[٢٢] , ووقعت الدول المجتمعة في ختامه على ما سمي بـ اتفاقية بريتون وودز[٢٣].

قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً للبروتوكولات الدولية المتبعة , بصفته رئيس الدولة المضيفة للمؤتمر بتعيين رئيس الوفد الأمريكي هنري مورغنثاو رئيس مؤقت للمؤتمر[٢٤] , والعمل حتى انتخاب الرئيس الدائم بالأغلبية المطلقة لوفود الدول المشاركة في المؤتمر , وعين وارن كيشنر رئيس قسم المؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية , اميناً عاماً للمؤتمر, وفرانك كو مساعد مدير إدارة الاقتصاد الخارجي , أميناً تقنياً عاماً للمؤتمر[٢٥] وانعقد المؤتمر على شكل جلسات عامة وكان العمل يتم عن طريق اللجان ,

إذ ترأس اللجنة الأولى لصندوق النقد الدولي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية هاري وايت, وترأس اللجنة الثانية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ممثل بريطانيا كينز[٢٦] , على حين ترأس اللجنة الثالثة للتعاون النقدي الدولي ممثل المكسيك ادوارد سواريز, وكان يجب على المندوب المسؤول عن كل لجنة أنْ يـقدم إلى الجلسة العامة للمؤتمر النـتائج التي توصلت اليها اللجان الفنية[٢٧].

وخيمَ على المؤتمر, وبالتحديد على الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى الثلاث (الولايـات المتحدة الأمريكية , بريطانيا , فرنسا) الذكريات الأليمة لمدَة الكساد الكبير[٢٨] وفوضى النظام النقدي الدولي التي سادت في عالم ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية , والقيود المتعددة التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية , وحرب التخفيضات التي نشبت بين عملات الدول , وما أدى إليه ذلك كله من ركود في حركة التجارة وتصدير رؤوس الأموال وتعقَد علاقات المديونية والدائنية[٢٩] , وتسببت ليس فقط في البؤس الجماعي والبطالة الجماعية , ولكن أيضاً في ظهور النازية واندلاع الحرب العالمية الثانية[٣٠] وكان الاعتقاد السائد بين المؤتمرين أنَه من المهم تلافي هذه الأوضاع والاتفاق على نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية , ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية, ويحول دون تطبيق سياسات إفقار الجار[٣١] , وهذا ما أكده الرئيس الامريكي روزفلت في كلمته الترحيبية التي القاها نيابة عنه هنري مورغنثاو الابن على أعضاء المؤتمر عندما قال: "من المناسب أنه حتى عندما تكون حرب التحرير في ذروتها , يجب أنْ يجتمع ممثلوا الرجال الأحرار للتشاور مع بعضهم البعض احتراماً لشكل المستقبل الذي سنفوز به , ولقد دفعتنا تلك الحرب إلى العادة الصحية المتمثلة في الاجتماع معاً في وقت واحد , عندما تكون لدينا مشاكل مشتركة يجب مناقشتها وحلها , ولقد فعلنا ذلك بنجاح فيما يتعلق بمختلف المراحل العسكرية والإنتاجية للحرب وأيضاً فيما يتعلق بالتدابير التي يجب اتخاذها فور الانتصار بالحرب مثل الاغاثة واعادة التأهيل وتوزيع الغذاء في العالم..."[٣٢].

وعبَر ممثل الصين نائب رئيس الوزراء كونغ هسيانغ هسي في كلمته التي جاءت رداً لكلمة الرئيس الأمريكي نيابة عن الوفود المشاركة في المؤتمر عن شكره للولايات المتحدة الأمريكية لدعوتها إلى هذا الاجتماع , مبيناً أهمية انعقاد المؤتمر النقدي الدولي من أجل السلام والازدهار بين الدول إذ قال : " أنا متأكد من أن الكل متفق معي في أنه لا يمكن القول إننا فزنا بالسلام ما لم يشمل سلامنا التعاون الدولي في الشؤون النقدية , وكذلك في مهمة تشجيع وتسهيل الاستثمار الدولي لإعادة البناء الاقتصادي والتنمية..."، كما أكد أيضاً أنَ مهمة المؤتمر شاقة بقدر أهميته وأن على جميع الدول التي حضرت للمؤتمر أن تتعاون فيما بينها لنجاح المؤتمر وتحقيق الأهداف التي أنعقد من أجلها , إذ قال : " إنَ مؤتمر بريتون وودز هو مؤتمراً موحداً لغرض مشترك , وستهيمن عليه بالتأكيد روح الود والتعاون, وأنا واثق من أننا جميعاً ندرك حقيقة أن نتائج المؤتمر ستؤثر على شكل السلام ورفاهية الأجيال القادمة , وأمامنا فرصة نادرة لخدمة عامة الناس في كل مكان , وأننا على ثقة من أننا سنبذل قصارى جهدنا لإنجاح المؤتمر "[٣٣].

وحيا ممثل تشيكوسلوفاكيا لا ديسلاف فييرابند في كلمته دعوة الرئيس الأمريكي وكلمته الترحيبية , وأكد على أهمية عقد هذا المؤتمر ودوره للأمن والسلام والإزدهار عبر المؤسسات الاقتصادية الدولية التي ستنبثق منه , إذ قال في كلمته عقب كلمة ممثل الصين: " أحيَي الرسالة الملهمة للرئيس الأمريكي التي كان فيها شخصيته العميقة , لقد قمنا بهذه المهمة من أجل السلام المستقبلي الذي يمكننا بالفعل تصور آفاقه على الرغم من أنَ البنادق لا تزال مدوية , ويهتم بلدنا باهتمام عميق في استقرار العملة الدولية وفي إنشاء صندوق نقد دولي سيكون له دور فعال في تحقيق هذه الغاية المنشودة..."[٣٤].

وقام رئيس الوفد المكسيكي ادوارد سواريز بترشيح وزير خزانة الولايات المتحدة الأمريكية هنري مورغنثاو الابن لمنصب الرئيس الدائم لمؤتمر بريتون وودز , إذ قال في كلمته للوفود المشاركة في المؤتمر: " لا أفعلُ هذا لمجرد اتباع الإجراءات المعتادة في التجمعات ذات الطابع الدولي , أقدمُ لكم اسمه في ضوء مزاياه الشخصية وإنجازاته بوصفه رجل دولة , ولا يمكن أنْ تكون هناك مناسبة أفضل من هذه للإشادة

بالسياسة المالية الشجاعة والبعيدة النظر التي تم تنفيذها تحت المسؤولية المباشرة للوزير"[٣٥] , كما أشاد مساعد مفوض الشعب للتجارة الخارجية ميخائيل ستيبانوفيتش ستيبانوف رئيس الوفد السوفيتي بهذا الترشيح , إذ قال: " في الوقت الذي توجه القوات المسلحة للحلفاء ضربات ساحقة وقوية إلى ألمانيا من الشرق ومن الغرب , أود أن ألفت انتباهكم إلى العمل العظيم الذي قام به وزير خزانة الولايات المتحدة ومساعدوه وخبرائه , وهو العمل الذي جعل هذا المؤتمر ممكناً , وبالنيابة عن وفد الاتحاد السوفيتي , قمت بتأييد اقتراح رئيس الوفد المكسيكي بترشيح السيد مورغنثاو كرئيس دائم للمجلس المالي والنقدي"[٣٦].

ويبدو أنَ موافقة الاتحاد السوفيتي على ترشيح هنري مورغنثاو الابن ممثل الرئيس الأمريكي في المؤتمر إلى منصب الرئيس الدائم لمؤتمر بريتون وودز , يدل على توافق تام بين الحلفاء بشأن أن السياسة النقدية الموحدة تساعد في الحاق الهزيمة الساحقة بألمانيا في الحرب العالمية الثانية , وتساعد على أعمار الدول التي تضررت اقتصادياتها من الحرب , وهذا دليل واضح على إنَ السياسة الاقتصادية كانت مكملة للجهد السياسي والاقتصادي للحلفاء في الحرب. وشكر مورغنثاو رؤساء الوفود المشاركة لترشيحه لهذا المنصب , وأوضح ان التعاون والتفاهم بين الدول هو الأساس لإقامة علاقات اقتصادية سليمة ومستقرة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق الأمن والسلام , إذ قال: " لا يمكننا إنجاز هذه المهمة إلاَ إذا تعاملنا معها ليس كمفاوضين ولكن كشركاء, وليس كمنافسين ولكن كرجال يدركون أن مصلحتهم المشتركة تعتمد في السلام كما في الحرب , على الثقة المتبادلة والجهود المشتركة , وإنها ليست مهمة سهلة أمامنا , لكنني أعتقد إذا كرسنا أنفسنا لها بهذه الروح بجدية وإخلاص , فإن ما نحققه هنا سيكون له أهمية تاريخية كبرى..."[٣٧] , وأكد أيضاً أنَ التجارب الاقتصادية المؤلمة التي سبقت الحرب العالمية الثانية , كانت سبباً رئيساً في اندلاع الحرب ؛ نتيجة ظهور الأنظمة الدكتاتورية وانهيار التجارة الدولية والاستثمار الدولي , إذ قال: "لقد شهدنا جميعاً المأساة الاقتصادية الكبرى في عصرنا , ولقد رأينا الكساد العالمي في الثلاثينيات ورأينا اضطرابات العملة تتطور وتنتشر من أرض إلى أخرى, مما أدى إلى تدمير أسس التجارة الدولية والاستثمار الدولي وحتى العقيدة الدولية في اعقاب ظهور الأنظمة الدكتاتورية (ألمانيا وايطاليا) , رأينا

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أدوات البطالة والبؤس , والثروة الضائعة , لقد رأينا ضحاياهم يقعون فريسة , في بعض الأماكن للغوغائيين والديكتاتوريين , لقد رأينا أن القسوة والمرارة أصبحتا من رعي الفاشية..."[٣٨].

وعرضت في أثناء المؤتمر عدَة مقترحات تقدمت بهما كل من بريطانيا عبر رئيس وفدها الاقتصادي جون مايناردكينز , والولايات المتحدة الأمريكية عبر الاقتصادي هاري دكستر وايت , وشكلت الخطتان القاعدة في اتفاقية بريتون وودز , وأسفرت عنهما الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لعالم ما بعد الحرب[٣٩] , وكان من الطبيعي أن ينشأ خلاف حاد بين وجهة نظر بريطانيا التي كانت تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب , وبين وجهة النظر التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقل إليها فعلياً هذا المركز في أعقاب الحرب , وهذا ما جسدته الرؤى المتعددة للمشروع الذي تقدم به كينز , وللمشروع الذي تقدم به وايت , رغم أن كلاً منهما كان يسعى لأهداف عليا واحدة , وهي معالجة الاضطراب في الاقتصاد الرأسمالي الدولي والسعي لترسيخ أقدامه وآفاق مسيرته , ويمكن القول , إنَه بينما كان يسعى كينز جاهداً لاستعادة موقع بريطانيا المنهار في الاقتصاد الدولي , كان وايت يسعى إلى تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الجديد لعالم ما بعد الحرب[٤٠]. وممّا سبق يمكن القول: يتضح أنَ أجندة المؤتمرين الأساسيين تؤكد بأنَ يكون الاقتصاد الدولي مبنياً على الاقتصاد الرأسمالي , إذ إنَ قيادة المؤتمر كانت بيد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعمل بإيمان راسخ بأنَ هكذا نظام يجب أنْ يسود العالم , مع استقراره وازدهاره مستقبلاً بقيادتها , وكان سعيها مؤثراً في اتفاقية بريتون وودز , مع استعدادها لتعديلات وإصلاحات ضمن هذا النظام , وذلك نتيجة ضغوطات التوجهات الأوروبية الاشتراكية ضمن النظام الرأسمالي, ولإبعاد تأثيرات الأفكار والمبادئ الاشتراكية للأحزاب الشيوعية , أو التوجهات الماركسية التي كانت ترغب في أنظمة اشتراكية حقيقية.

المحور الثاني: المشروع البريطاني:

ترأس الوفد البريطاني, الاقتصادي جون مايناردكينز , والذي تنسب إليه المدرسة الاقتصادية الكينزية[٤١] التي كانت تسعى إلى إصلاح الاقتصاد الرأسمالي الدولي ولوضع الأساس الاقتصادي لدولة الرفاهية[٤٢]

ضمن مفاهيم الأحزاب الاشتراكية والعمالية الأوروبية , وكان كينز في الوقت نفسه يمثل وجهة نظر الدول الأوربية المكتوية بنيران الكساد الاقتصادي والحروب والتدمير , وفي الوقت نفسه يريد الإبقاء على المصالح البريطانية كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية , وأنَ مفاهيمه تذهب إلى أنَه لا يمكن للاقتصاد الدولي أنْ ينمو إلاَ باعتماده أنظمة وقوانين تحافظ على استقرار ونمو العمل , أي النمو الاقتصادي , ومنها ما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي مثل قوانين العمل والحد من البطالة , ومنها القضاء على التضخم , الذي يتطلب وجود أنظمة وقوانين تقيد النظام النقدي على المستوى الوطني والدولي , وهذا ما سعت إليه اتفاقية بريتون وودز[٤٣], وكانت منطلقات كينز تتمثل في أنَ النظام النقدي الجديد يجب أنْ يكفل عدم تدخل في السياسات الداخلية للدول , إلا ما كان له أثر مهم في العلاقات الاقتصادية الدولية, ويشترط أنْ تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول , وأنْ يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة[٤٤].

تقوم الفكرة الأساسية عند كينز على إنشاء اتحاد المقاصة الدولي يدير الشؤون النقدية الدولية , ويعالج صعوبات موازين المدفوعات وبحجم يتفق مع المستوى المتوقع للنشاط الاقتصادي الدولي[٤٥] وتكون مهمته تمكين الدولة المدينة من الحصول على ما تحتاج إليه من سيولة أجنبية[٤٦] بوصفه مهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي بعيداً عن المؤثرات السياسية[٤٧] , أي القيام بعمليات المقاصة والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية , وتسهيل خلق الائتمان ومراقبة سير النظام في ضوء ضوابط معينة تتكفل السيطرة على حركة الأموال مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياساتها بما يتناسب وظروفها[٤٨], على أنَ أهم ما كان يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيؤديه الذهب في النظام الجديد, فهو يرى أنَ عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود والاحتياطات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم , ويجب أنْ تتحدد كمية النقد الدولي , لا على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه ولا على الاحتياطي الموجود منه , وإنَما على أساس حاجة التجارة الدولية , وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أنْ يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في

العالم , وليس يخفى أنَ كينز بذلك كان يضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيراً في أعوام الحرب , ومن ثم كان يدافع عن فكرة " إسقاط الذهب عن عرشه في النظام النقدي الدولي", والتخلص منه بوصفه عامل يتحكم في مستوى النقد الدولي , ويراعى حاجة بريطانيا للسيولة الميسرة في مدَة عمليات إعادة التعمير بعد الحرب , وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزاً على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد[٤٩] وأطلق على هذه العملة مصطلح بانكور[٥٠] , لتحل محل دور الذهب بوصفها وسيلة في تسوية الحسابات المدينة والدائنة بعد أن توافق الدول على استعمالها , وتكون قيمتها مربوطة بوزن معين من الذهب ولكنها قابلة للتغير حسب الأحوال[٥١] , وعلى أنْ تكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة تعتمد على الثقة والائتمان[٥٢].

واقترح كينز أيضاً أنْ يقوم اتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة, ويجرى عمليات المقاصة بينها , إذ تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة مع الأرصدة المدينة , ولكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن فإنه يبقى داخل الاتحاد بوصفه قرضاً مقدماً من الدولة صاحبة الدائنية , ورأى كينز أنَ النظام المقترح يمكن أنْ يساهم في حل مشكلات الدائنية والمديونية التي ترتبت على الحرب , فالدول المدينة يمكنها أنْ تسدد مطلوباتها بالبانكور عن طريق الاتحاد في مدَة من الزمن , دون أنْ ينجم عن ذلك ضغوط على موارد الدول المدينة بالبانكور[٥٣] , وقد يحق للدولة أنْ تطلب من الاتحاد أنْ يدفع لها هذا الرصيد بالذهب , أو بعض قيمته بالبانكور , وإذا مضى (٥) أعوام على تحقيق هذا الرصيد الدائن , وزاد بنسبة (٢٥٪) عن حصة الدولة في الاتحاد , عندئذ يطلب من الدولة أنْ ترفع سعر عملتها , أما إذا حققت الدولة العضو رصيداً مديناً, فإن الاتحاد يعطى الدولة قرضاً بقيمة هذا الرصيد , ولكن إذا أستمر هذا الرصيد في الزيادة , وبنسبة أكبر من (٢٥٪) من حصة الدولة في الإتحاد , فإنه يتعين على هذه الدولة أنْ تخفض من قيمة عملتها إذا ما أستمر هذا الوضع أكثر من (٥) أعوام , والواقع أنَ كينز كان يحاول أنْ يلغي دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها بعضاً , حتى تصبح دائنية أو مديونية الدول مع اتحاد المقاصة الدولي , وهو في هذا كان أيضاً يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة , ويحاول

أنْ يعيد مركز الاقتصاد البريطاني , وعند تقرير حجم الحصص للدول الأعضاء في رأسمال اتحاد المقاصة الدولية اقترح كينز أنْ تكون تلك الحصص متناسبة مع حجم صادرات الدولة وارداتها قبل الحرب , وكان في اقتراحه هذا يحابي مصلحة بريطانيا ؛ لأنَ تجارتها الخارجية تصديراً واستيراداً , كانت تفوق التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[٥٤].

ويجوز للاتحاد أنْ يفتح اعتمادات للأعضاء بالسحب من البنك في حدود معينة , ولا يحتاج الاتحاد لبدء عملياته إلى أية ودائع ذهبية أو عملات , فأصوله عبارة عن القيود الحسابية التي تقيد في حساب الدائن فيه بأسم البنوك المركزية للعديد من الدول[٥٥] , ويعطي هذا النظام مرونة كبيرة من حيث إمكانية زيادة السيولة الدولية إذا ارتفعت الأسعار العالمية أو زادت التجارة الدولية , إذ يتم ذلك بمجرد اتفاق الدول على زيادة حجم الحصص للأعضاء, ومن الواضح أنَ الاتحاد يطبق فكرة البنوك المركزية نفسها على العلاقات الدولية إذ يسمح باستعمال الائتمان الذي يمنحه للدول كوسائل دفع مقبولة في المعاملات الدولية[٥٦] , ونظم كينز في اقتراحاته قواعد البانكور على النحو الآتي " يجوز لدولة العجز أنْ تسحب ربع حصتها في العام بدون أية قيود , أما إذا زاد العجز على ذلك في ميزان مدفوعاتها فإن الاتحاد يتدخل , إذ يطلب من هذه الدولة , أما تخفيض عملتها أو فرض رقابة على حركات رؤوس الأموال , أو أنْ تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطاتها من الذهب والعملات الاجنبية , ولم يسمح للدول الأعضاء في الاتحاد بسحب ما يزيد عن حصتها المقررة"[٥٧] , وقد تضمنت اقتراحات كينز معاملة خاصة للدولة التي تحقق فائض بصفة مستمرة , فإذا استمر هذا الفائض قائماً لمدَة طويلة فإن الحقوق المقابلة له بالاتحاد تلغى , وبذلك نرى أنَ كينز يحاول أنْ يفرض نوعاً من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض[٥٨] , ويعكس هذا رؤية كينز في أن تحقيق التوازن في المعاملات الدولية هو مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض , فإذا كانت دول العجز تضطر إلى فرض قيود على حركتها , فإنَ دول الفائض أيضاً عليها أنْ تعمل على إلغاء فوائضها , ومن ثم المساهمة في علاج مشاكل العجز في الدول الأخرى[٥٩].

وعلى الرغم من قوة بناء هذا المشروع وسلامته , إلا أنَه لم يحز القبول في المؤتمر؛ نظراً للمعارضة الأمريكية, لما تضمنه من خلق عملة جديدة وهيئة فوق الدول واضعاف لدور الدولار والذهب[٦٠] , فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في ذلك الوقت الدولة الوحيدة التي يمكن أنْ تكون دائنة , وخشيت أنَه إذا اتبع نظام كينز أنْ يستعمل المدينون من الدول الأخرى البانكور في الإقبال على الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يهدد بقيام التضخم فيها[٦١] ورأت في المشروع البريطاني محاولة من بريطانيا للإفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب مع الحيلولة دون سيطرة الدولار الأمريكي على المعاملات الدولية , ولذلك فقد قدمت اقتراحات مقابلة صاغها الاقتصادي الأمريكي هاري وايت[٦٢].

يتضح مما تقدم إنَ مشروع كينز الذي تقدم به لمؤتمر بريتون وودز , كان يعبر في الحقيقة عن مصالح دول القارة الأوروبية , وخصوصاً بريطانيا , إذ أراد من مشروعه الذي يعتمد نظام المقاصة أنْ يعطي للدول الأوروبية حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة , والحاجة من ثم إلى سلطة مركزية دولية موحدة , تكون لها القدرة على مواكبة التغيرات الدولية , وينزع عن هذه السلطة سيطرة أي دولة عليها , لكن غاية هذا المشروع أيضاً هو خدمة المصالح الخاصة لبريطانيا , ومحاولة استرجاع مكانتها الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية , فبصفته مندوب دولة تعاني من معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية , ويتجلى ذلك من إتاحة الإمكانية لبريطانيا للحصول على كمية كبيرة من الأموال لإعادة بناء اقتصادها واستعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها , وأراد من استحداث سلطة نقدية دولية عدم ترك الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على النظام النقدي الدولي , كذلك كان اقتراح عملة البانكور غير القابلة للتحويل إلى ذهب, كان يهدف عن طريق ذلك إلى السحب التدريجي للصفة النقدية للذهب , لاسيما وأنَ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمتلك ثلثي المخزون الدولي من هذا المعدن الثمين , لذلك وجد الأمريكيون الذين كانت لهم السيطرة فعلاً على هذا المؤتمر أنَ كينز تجاهل النفوذ الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً , وأنَه يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني المنهار في ضوء عالم قد تغير , ولن يعود للوراء , مما أدى إلى رفض المشروع البريطاني وقبول المشروع الأمريكي الذي قدمه هاري وايت.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الثالث: المشروع الأمريكي:

تضمن المشروع الأمريكي المسمى (الخطة الأمريكية) بالمقترحات التي قدمها هاري وايت , مساعد وزير الخزانة الأمريكية[٦٣] وكانت الخطة تهدف إلى إحياء معيار تبادل الذهب , ووضع الدولار جنباً إلى جنب مع الذهب في مركز نظام النقد الدولي بعد الحرب[٦٤], وكان مضمون الخطة هو استعمال أحدى العملات الوطنية بوصفها نقود دولية عن طريق إنشاء صندوق نقد دولي , وتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه , وأنْ تكون وحدة النقد الدولية هي يونيتاس التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب , وذلك من أجل استعمالها وحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة , واقترح وايت على الدول الأعضاء أنْ تحدد قيمة عملاتها بالذهب أو باليونيتاس[٦٥] , وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق[٦٦], وسوف يفتح في الصندوق حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في هذه الحسابات باليونيتاس , ويمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى[٦٧], على أنْ يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء , وفي حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء[٦٨], ويكون احتياطي الصندوق من الذهب , وعملات الدول الأعضاء والسندات الحكومية لبلادها , على أنْ تحدد حصة كل دولة عضو , ومن ثم قوتها التصويتية على أساس حجم ما في حوزتها من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى تقلب ميزان مدفوعاتها[٦٩], وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بنظام الصرف بالذهب , والدولار قابل للتحويل ذهباً في المدفوعات الدولية , فستكون العملة المستعملة هي الدولار[٧٠] , ويلتزم كل عضو بدفع (٢٥٪) من حصته (ذهب) , أو دولارات والباقي بالعملة المحلية[٧١] , واقتراح كهذا , نجد أنَ وايت كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تمتلك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي للذهب , ولديها أعلى دخل قومي في العالم[٧٢] , وأنَه لا مصلحة ولا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة , فهي مجرد تابعة في قراراتها , وهذه

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة المستحوذة على أكثر الحصص والأصوات , وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[٧٣].

وتستطيع الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أنْ تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز , ولكن لا تستطيع دولة العجز شراء عملات أجنبية باستمرار إذا زاد ما بحوزة الصندوق من عملة هذه الدولة على (٢٠٠٪) من حصتها , ويستطيع الصندوق أنْ يفرض على الدولة المقترضة أتخاذ بعض الإجراءات التي يراها ضرورية[٧٤] , وعلى عكس اقتراحات كينز فإنَ اقتراحات وايت لم تفرض أية جزاءات على الدولة إذا استمر الفائض في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة , فالاختلال في موازين المدفوعات هو مسؤولية دول العجز , على رغم التصريح بعكس ذلك , ونلحظ أنَ مشروع وايت يقوم على أساس مبدأ الإيداع , في حين أنَ مشروع كينز كان يقوم على فكرة فتح الاعتماد , وقد أهتمت خطة وايت بضرورة حماية أسعار الصرف والعمل على تثبيتها , ومن الواضح أن تحديد القدرة على السحب بالحصة المودعة يفرض قيوداً شديدة على دول العجز[٧٥].

وطالبت الخطة الأمريكية أيضاً بضرورة تأسيس منظمات دولية متعددة , تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي الدولي الجديد , وفي العمل على استقرار هذا النظام , وذلك من منح القروض للبلدان التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات[٧٦] , وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في توزيع أعباء القروض على أطراف كثيرة من ناحية , وأنْ تضمن لنفسها القدرة على التحكم بالتدفقات المالية الدولية من ناحية أخرى [٧٧] , وقد كان حجم الاقتصاد الأمريكي ونموه السريع قد فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تتخذ التدابير اللازمة لضمان التزود بما تحتاج إليه من مواد أولية , وثانياً لفتح أسواق العالم أمام انتاجها السلعي الفائض عن حاجتها[٧٨].

وعلى ما يبدو من الشبه الظاهري بين مقترحات كينز ومقترحات وايت فإنَ الفارق بينهما كبير الأهمية وخاصة فيما يتعلق بحجم السيولة الدولية , ووسيلة الحصول عليها في حالات الضرورة , وكيفية خلق السيولة الدولية : الإيداع أو خلق الائتمان , وقد عرض المشروعين للتداول واتخاذ القرار في عدة

اجتماعات , انتهت على صلاحية المشروع الأمريكي ورفض المشروع البريطاني ؛ بسبب أنَ علاقات القوى الفاعلة كانت لصالح الأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً الولايات المتحدة الأمريكية[٧٩], وسعت جميع الدول المشاركة في المؤتمر تقريباً لتلقي القروض الأمريكية مقابل ولائها وقبول المشروع الأمريكي في المؤتمر[٨٠] , ولقد تأثرت هذه الدول بالمشروع الأمريكي أكثر من المشروع البريطاني , ليس لأنَ وايت كان أكثر إقناعاً , ولكن بسبب القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية والتي مثّلها وايت[٨١] ولم تكن بريطانيا بأي شكل من الأشكال قادرة على التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية , إذ احتفظت الأخيرة بجميع أوراق سيادتها , المتمثلة بـ قوتها العسكرية وقوتها الاقتصادية المتمثلة بـ عملتها القوية , والفائض التجاري الكبير , إذ كانت أكبر مورد للسلع والخدمات في العالم , فضلاً عن وجود أكثر من ثلاثة أرباع احتياطات الذهب العالمية في خزائنها , وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها[٨٢] وانتهت بتبني مشروع وايت من خلال الوثيقة المسماة (بيان الخبراء المشترك) التي صدرت عن اتفاقية بريتون وودز في ٢٢ تموز ١٩٤٤[٨٣] التي أعلنت ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير , باعتبارهما أهم مؤسستين ماليتين دوليتين تهدفان إلى تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي عن طريق تثبيت أسعار الصرف وتحقيق السحوبات الاحتياطية والتسليفية وتقديم التسهيلات التمويلية الخاصة, وهذا يتم من صندوق النقد الدولي[٨٤] , وكذلك وضع إطار لمنظمة التجارة الدولية[٨٥] , وقد اعتمدت الوثيقة النهائية للمؤتمر , التأكيد على أهمية الدور الذي سيؤديه صندوق النقد الدولي في توسيع التجارة العالمية وتحريرها من القيود والسعي لبلوغ معدلات مرتفعة للعمالة , وتنمية الدخول الحقيقية, وتطوير القوى المنتجة للدول الأعضاء , كأهداف نهائية للسياسة الاقتصادية والمالية[٨٦].

ويتضح أنَ المشروع الأمريكي أريد منه تحقيق المصلحة الأمريكية وهي الدولة الدائنة الوحيدة في ذلك الوقت إذ يساعدها على استيفاء ديونها بعملة ثابتة القيمة , فأصبح صندوق النقد الدولي هو السلطة النقدية المشرفة على هذا النظام الجديد مع استعمال أحدى العملات الوطنية بوصفها عملة دولية إلى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية على أن تحتفظ بها كل الدول الأعضاء في احتياطاتها

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات , وقد كان الدولار الأمريكي أكثر العملات مهيأ للقيام بهذه المهمة وسد النقص في السيولة النقدية الدولية[٨٧] , ولم يعد الدولار مطلوباً فقط للحصول على بضائع من الولايات المتحدة الأمريكية , وأنَما أيضاً للشراء من أية دولة أخرى , أو حتى لمجرد الاحتفاظ به بوصفه احتياطي , هذا ما يجعل الدولار هو أساس المدفوعات الدولية , وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح البنك المركزي للعالم , فما تصدره من دولارات لا يستعمل فقط للحصول على البضائع الأمريكية , وإنَما للحصول على أية سلعة في العالم بالنظر إلى القبول الدولي للدولار[٨٨] , وكذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بميزة فريدة لا تنافسها فيها أي دولة أخرى , وهي إمكانية تمويل عجزها التجاري عن طريق طبع الدولار الأمريكي, دون أنْ تضطر إلى إجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها , بل استطاع الاقتصاد الأمريكي عن طريق الثقة العالمية في الدولار الأمريكي أنْ يمتلك كثير من الأصول والمشروعات الكبرى في الخارج[٨٩].

ويمكننا القول : إنَ مشروع وايت كان يسعى إلى خدمة المصالح الخاصة لبلده , والاستثمار في الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية , وذلك عن طريق التمسك بنظام الصرف بالذهب , وبما أنَ الدولار الأمريكي قابل للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية فستكون العملة المستعملة هي الدولار , وأنَ اقتراح تحديد حجم حصص الدول في رأس مال الصندوق ومن ثم قوتها التصويتية على أساس ما تمتلكه الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي , كان ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت أكبر الحصص والأصوات , وسعت اغلب الوفود المشاركة في مؤتمر بريتون وودز لتلقي القروض الأمريكية مقابل خضوعها وقبولها للمشروع الأمريكي , ولذلك كانت الهيمنة الأمريكية واضحة في فرض مشروع وايت وتكوين صندوق النقد الدولي وفرض الدولار عملة قيادية دولية بدلاً من الجنيه الاسترليني , وكان هذا أمراً منطقياً في تلك المدَة الاستثنائية للولايات المتحدة الأمريكية الأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً , إذ أصبح اقتصادها أكبر اقتصاد في العالم , وامتلكت أكبر مخزون من

الذهب, فضلاً عن دائنيتها لمعظم دول أوروبا , وكان تدفق الدولار إلى الخارج يوفر السيولة التي شحَمت عجلات التجارة أكثر فعالية في تأكيد السيادة الأمريكية.

وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها[٩٠]:

- إنَ سعر الصرف يعد من المسائل ذات الأهمية الدولية , وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدة القصيرة مع إمكان تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك.
- من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ اجراءات وسياسات قد تـضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز فـي ميزان مدفوعاتها.
- إنَ تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
- إنَ أفضل الطرق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.
- في كثير من الأحوال تكون الاختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية ومن هنا يجب على المنظمات النقدية أنْ تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.
- إنَ زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي.

ولعل أهم ما تمخضت عنه اتفاقية بريتون وودز هو اتخاذ الدولار إلى جانب الذهب أداة احتياط تستعمل في تسوية أرصدة موازين مدفوعات الدول, وأن هذه العملة قد أدت دوراً بارزاً في العلاقات النقدية الدولية ؛ نظراً لقوة الاقتصاد الامريكي وأهمية الاحتياطات الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك[٩١] , الشيء الذي أهله لأنْ يكون إلى جانب الذهب كقاعدة صرف يتم على أساسها تحديد أسعار العملات , إذ إن (١) أوقية من الذهب تساوي (٣٥) دولاراً , وفي ظل هذا النظام وعلى أساس هذه النسبة تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق بنك الاحتياطي الفدرالي بتحويل الموجودات الدولارية للدول إلى ذهب باعتبار الدولار وفق اتفاقية بريتون وودز هو المؤهل الوحيد للصرف إلى ذهب[٩٢].

ويرجع النجاح الفريد لاتفاقية بريتون وودز إلى الظروف الاستثنائية التي تم فيها انعقاد المؤتمر وإلى العناية التي بذلت في الإعداد له , وقد جرى بشكل فعال تبديد القلق لدى البلدان بشأن تهديد السيادة الوطنية ؛ بسبب السلطات الممنوحة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي , وكانت رغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في استضافة الاجتماع وتولي زمام القيادة في تصميم صندوق النقد الدولي , والتزامها بأن تكون المقرض الرئيس, وتوفير احتياجات البلدان الأخرى أمراً حاسماً في نجاح الاتفاقية , وكان التعاون الذي استمر عامين ونصف العام بين كينز ووايت قد انتج كثيراً من المراجعات للمقترحات الأصلية , ليس فقط لتسوية الخلافات بينهما بل أيضاً لكي يصبح التصميم أكثر جاذبية للبلدان الأخرى , وقد جاءت الموافقة بالإجماع على الاتفاقية نتيجة للعناية التي بذلت في وضع خطة واقعية , والقيادة القوية من البلدين المسيطرين , والشرعية التي نجمت عن شمول العملية , وأثر الأزمة الاقتصادية الكبرى في حث الإرادة السياسية على العمل[٩٣] , باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي لم يصادق على الاتفاقية , ويرجع ذلك جزئياً إلى أنَه كان متشككاً في دوافع الولايات المتحدة الأمريكية , ومن جانب آخر لعدم رغبته في تقديم البيانات التي كانت شرطاً للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي[٩٤].

الخاتمة:

افصح البحث في تفاصيله الدقيقة عن ايضاحات مهمة عن الدور الأمريكي في عقد اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ وتصدر الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي , وتم التوصل إلى النتائج الاتية:

١- إنَ الولايات المتحدة الأمريكية قررت ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ونظراً للظروف التي خلفتها الحرب, نهج سياسات مختلفة تماماً عن تلك التي نفذت بعد الحرب العالمية الأولى حتى أوائل الثلاثينيات , لرغبتها ليس فقط في الحفاظ وإنَما دعم وتقوية موقع الدولار الأمريكي في العلاقات النقدية الدولية بوصفها عملة احتياط دولية, لكي يكون باستطاعتها وعلى اكمل صورة, أنَ تحقق مصالحها كقوة اقتصادية واستراتيجية عظمى , وأنْ تتبوأ مركزها القيادي للاقتصاد الدولي بدلاً من بريطانيا التي انهكتها

الحرب بغية الحفاظ على قوة الدفع التي كان يسير بها الاقتصاد الامريكي بعد ما اتاحته الحرب من فرص تصديرية هائلة وتضاعف دورها في التجارة الدولية وتركز الجزء الأعظم من الذهب لديها.

٢- ارادت الولايات المتحدة عن طريق اتفاقية بريتون وودز ايضاً مواجهة أكبر تحدي دولي وايديولوجي المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق وطموحاته التوسعية في شرق أوروبا ونظامه الاشتراكي , ومنع انتشار عقيدته الشيوعية المضادة للعقيدة الرأسمالية الأمريكية والأوروبية بعد أن برز كثاني أكبر قوة في العالم على مسرح السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

٣- كانت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية واضحة في فرض مشروع وايت وتكوين صندوق النقد الدولي وفرض الدولار عملة قيادية دولية بدلاً من الجنيه الاسترليني , بعد أنْ استمرت المنافسة بين العملتين منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين تقريباً , أي إلى أنْ احتلت الولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في العالم.

٤- جاءت اتفاقية بريتون وودز لإقامة نظام نقدي دولي جديد يبنى على أساس الفكر الرأسمالي عبر إقامة مؤسسات دولية ليست مالية ومصرفية فحسب وإنما تجارية أيضاً, تسهم من جهة في تثبيت عملات الدول , وتساعد من جهة أخرى في تنظيم التجارة والاستثمارات الدولية وإدارتها , وجعل الدولار العملة الارتكازية الأولى في العالم وأكثرها استعمالاً في تمويل التجارة الدولية والمدفوعات الدولية , والعملة الأساسية التي تشكل معظم احتياطات العالم النقدية.

الهوامش والمراجع:

(١) جون هدسون و مارك هرندر , العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون , (الرياض: دار المريخ للنشر , ١٩٨٧) , ص٧٧١.

(2) Premysl Zbranek , The Bretton Woods International Monetary System: The Act and Imbact of Dissolution , Bachelor Thesis , (Czechoslovakia : Tomas Bata University in Zlin Faculty of Humanities , 2015) , p.18.

(3) Andre Astrow , Gold and the International Monetary System , (London: Chatham House , 2012) , P.7.

(٤) الشيوعية : هي إيديولوجية سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف لتحقيق المساواة الاقتصادية والمعيشية عن طريق القضاء على الملكية الخاصة والمفاهيم المرتبطة بها , وأشهر من عبّر عن المعتقدات الشيوعية هو كارل ماركس الذي عبر عن الأمر بكتاباته بأن عدم المساواة والمعاناة البشرية هي نتائج حتمية للرأسمالية , ففي ظل الرأسمالية يملك رجال الأعمال والشركات الخاصة المصانع والأدوات كافة وغيرها من الموارد التي تسمى بـ"**وسائل الإنتاج**" ، ومن ثم يمكن لهؤلاء المالكين ، طبقاً للمعتقد الشيوعي ، أنْ يستغلوا العمال ، دافعين بهم لبيع عملهم أو "**قوة عملهم**" مقابل إعطائهم راتب معين , ويعودُ تاريخ الشيوعيّة إلى عام ١٩١٧م, للمزيد من التفاصيل . ينظر:

Leslie Holmes, Communism: A Very Short Introduction, (New York : Oxford University Press, 2009) , P.17.

(5) Ahmed Naciri , The Governance Structures of the Bretton Woods Financial Institutions , (Montreal: University of Quebec at Montreal , 2018) , P.28.

(٦) إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تسعيان وقبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز بأعوام لتحقيق ما تم الوصول إليه في هذا المؤتمر, إذ اتفق كل من الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في عام ١٩٤١ للتوصل إلى ما سمي في حينه **(ميثاق الاطلسي)** , والذي يؤكد في مجمله على حق جميع الدول في حرية متساوية للتجارة والحصول على المواد الأولية وحرية الإبحار دون تعرض السفن لأعمال عدائية ونزع سلاح الدول المعتدية (المحور) ونظام أمن دولي دائم ومستقر , ينظر: فؤاد قاسم الأمير , الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط , (بغداد : دار الغد للنشر , ٢٠١٤) , ص٥٧.

(٧) كان رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل يرى أن تكون أي مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثنائية وسرية وتكون معاملة الحكومة الأمريكية لبريطانيا معاملة امتيازية , وفي الوقت نفسه كانت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التفاوض مع جميع الحلفاء بشكل منفصل , عملاً بمبدأ " **فرق تسد**" , ينظر: إريك توسان , طغيان البنك العالمي الأجندة الخفية لإجماع واشنطن , ترجمة أطاك المغرب , (الرباط : أطاك المغرب , ٢٠١٩) , ص٢٥.

(٨) هاري ديكستر وايت : اقتصادي أمريكي , ولد في ٩ تشرين الأول ١٨٩٢ بمدينة بوسطن الأمريكية , كان كبير موظفي وزارة الخزانة الأمريكية , ومثلّ الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤ , كان له تأثير

في المؤتمر وفرض رؤيته على المؤسسات المالية الدولية بعد الحرب على الرغم من اعتراضات الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز , اتهم عام ١٩٤٨ بالتجسس لصالح الاتحاد السوفيتي ، وأدلى وايت بشهادته ودافع عن تاريخه في لجنة الأنشطة الغير أمريكية في مجلس النواب , وبعد (٣) أيام من شهادته توفى بأزمة قلبية في ١٦ آب ١٩٤٨. ينظر:

James M. Boughton, American in the Shadows: Harry Dexter White and the Design of the International Monetary Fund , (International Monetary Fund, 2006) ,P.3.

(٩) كمال شرف و هاشم أبو عراج , النقود والمصارف , (دمشق : جامعة دمشق , ١٩٩٤) , ص٢٥٣ ؛ زهير جمعة المالكي , اكبر عملية تلاعب مالي في التأريخ البشري , (مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠١٤) , ص٧.

(١٠) داني رودريك , معضلة العولمة , ترجمة رحاب صلاح الدين , (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , ٢٠١٤) , ص٩٠.

(١١) فلانتين كاتسونوف , بريتون وودز : الاحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث , ترجمة عبد الله احمد , (الحسكة : دار اوغاريت للتأليف والترجمة والنشر , ٢٠٢٠) , ص٨٤.

(١٢) ياسر الحويش, المنظمات الدولية الاقتصادية ,(الجامعة الافتراضية السورية : موسوعة الجامعة , ٢٠١٨) , ص١٠.

(١٣) هنري مورغنثاو الابن: سياسي أمريكي , ولد في مدينة نيويورك عام ١٨٩١ , تولى منصب وزير الخزانة الأمريكي خلال إدارة فرانكلين روزفلت , وادى دورا رئيسيا في تصميم الصفقة الجديدة وتمويلها , ودوراً محوريا في تمويل مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية , وقام وبشكل تدريجي بدور رئيس في رسم السياسة الخارجية الأمريكية ، خصوصاً فيما يتعلق بقانون الإعارة والاستئجار، ودعم الصين ، ومساعدة اللاجئين اليهود ، واقترح "**خطة مورغنثاو**" لمنع ألمانيا من أن تشكل مرة أخرى تهديداً عسكرياً عن طريق تدمير صناعتها ، وأصبح شخصية مثيرة للجدل في السياسة الخارجية الأمريكية , توفي في عام ١٩٦٧ , للمزيد من التفاصيل , ينظر:

Herbert Levy, Henry Morgenthau, Jr. :The Remarkable Life of FDR's Secretary of the Treasury, (New York : Skyhorse Publishing, Inc., 2015).

(١٤) ظفار محمد البزوني , الموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه (١-٢٢ تموز١٩٤٤) , ((اوروك للعلوم الانسانية)) , " مجلة " , جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الانسانية , المجلد الرابع عشر, العدد الثالث , ٢٠٢١ , ص٢٠٧٦.

(١٥) جيمس م . بوتون , هل هناك اتفاق بريتون وودز جديد ؟ , ((التمويل والتنمية)) , " مجلة " , صندوق النقد الدولي , واشنطن , آذار , ٢٠٠٩ , ص٤٥.

(١٦) جان دنيزت , الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي ١٩٤٥-١٩٨٨ , ترجمة هشام متولي , (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر , ١٩٨٩) , ص ص٥٧-٥٨.

(17)The New York Times (Newspaper), No: 27,349, 23 April 1944.

(18) Filippo Cesarano , Monetary Theory And Bretton Woods , The Construction of an International Monetary Order , (New York : Cambridge University Press , 2006) , P.159.

(19) P.D.U.N.M.F.C, Department of State America , Bretton Woods , New Hampshire July 1-22 , 1944 , Vol. II , (Washington : United States Government Printing Office , 1948) , P. 1629.

(20) A. N. Field , The Bretton Woods Plot , (California: Omni Publications, 1957) ,P.3.

(21) Washington Herald (Newspaper) , No : 25,643 , 2 July 1944

(٢٢) لم تكن منظمة الأمم المتحدة قد انشأت بعد في ذلك الوقت, لكن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت بالفعل مبادرة الدعوة إلى تسمية مؤتمر بريتون وودز بمؤتمر الأمم المتحدة من أجل رفع أهمية قرارات المؤتمر على ما يبدو ولتفضي طابع الشرعية الدولية على هذه الاتفاقية الدولية, إذ يتم اعتماد تلك القرارات بدون إي تشكيك , واصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكالات متخصصة للأمم المتحدة في ١٩٤٧. ينظر: فلانتين كاتسونوف , المصدر السابق , ص٧٩.

(٢٣) فؤاد قاسم الأمير , المصدر السابق , ص ص٤٥-٤٦ ؛

T.W.B.A , Explore History, Bretton Woods and the Birth of the World Bank.

(24)The New York Times (Newspaper), No: 27,408, 3 July 1944.

(25) P.D.U.N.M.F.C, , Vol. I , OP., Cit , P.19.

(26) T.W.B.A , Explore History, Bretton Woods and the Birth of the World Bank.

(27) P.D.U.N.M.F.C, Vol. I , OP., Cit , P.13.

(28) Ahmed Naciri , OP., Cit, P.28.

(٢٩) رمزي زكي , المصدر السابق , ص١٣٤.

(30) Mahbub ul Haq , and others , The UN and the Bretton Woods institutions : new challenges for the twenty-first century , (Basingstoke : Macmillan, 1995), P.17.

(٣١) رمزي زكي , المصدر السابق , ص١٣٤.

(32) P.D.U.N.M.F.C, Vol. I , OP., Cit , P.71.

(33) Ibid., P.72.

(34) Ibid. , P.73.

(35) Ibid. , P.80.

(36) Ibid. , P.80.

(37) Ibid. , P.81.

(38) Ibid. , P.80.

(39) Andre Astrow , OP., Cit , P.7.

(٤٠) رمزي زكي , المصدر السابق , ص١٥٥.

(٤١) المدرسة الاقتصادية الكينزية : وتنسب هذه المدرسة الى الاقتصادي البريطاني جون منيارد كينز , وتعد من أهم مدارس الفكر الاقتصادي وأكثرها بحثاً في إيلاء دور الدولة والاهتمام بموضوع البطالة ، وقد لاقت افكاره قبولاً لدى كثير من المفكرين المعاصرين له ؛ لأن النظرية الكينزية ظهرت على اثر الأزمة العالمية التي حصلت عام ١٩٢٩ التي سميت بأزمة الكساد الكبير، وأعطت العلاج بعد أن عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في حل المشكلة ، فقد بنيت افكار المدرسة الحدية الكينزية على تحليل ما ورد في كتاب المفكر الاقتصادي الانكليزي كينز التي اوردها في كتابه (النظرية

العامة في التوظيف والنقود) , ينظر: ثروت جهان وآخرون , ما هو الاقتصاد الكينزي ؟ ((التمويل والتنمية)) ," مجلة" , صندوق النقد الدولي , واشنطن , العدد ٥١ , أيلول ٢٠١٤ , ص٥٣.

(٤٢) دولة الرفاهية : هو مشروع رأسمالي تدخلي بالمفهوم الكينيزي , قائم على فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية المتمركزة على الذات , وتقوم على الاعتماد المتبادل فيما بينها , وتتسم بتسوية تأريخية بين رأس المال والعمل , نظراً للدور الذي قامت به القوى الشعبية في الانتصار على الفاشية , وقد تبنت هذا المشروع دول أوروبا الغربية ودول أمريكا الشمالية واليابان . ينظر: علاء فرحان طالب وآخرون , إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر , (عمان : دار الايام للنشر والتوزيع , ٢٠١٣) , ص٢٤١.

(٤٣) فؤاد قاسم الأمير , المصدر السابق , ص٤٧.

(٤٤) هبال نجاة , دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان , رسالة ماجستير(غير منشورة) , الجزائر , (جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٦) , ص٣.

(٤٥) مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة , التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية , (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة والنشر , ٢٠١٥) , ص٨٦.

(٤٦) أرنست فولف , صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية , ترجمة عدنان عباس علي , (الكويت: عالم المعرفة ,٢٠١٦), ص٢٥ .

(47) Mahbub ul Haq, and others , OP., Cit ,P.19.

(٤٨) رمزي زكي , المصدر السابق , ص١٣٥.

(49) Mahbub ul Haq, and others , OP., Cit ,P.22.

(٥٠) اختار كينز هذا التعبير بانكور (Bancor) المتكون من كلمتين باللغة الفرنسية بنك (Banque) , و ذهب (Or) , دمجت بكلمة واحدة , وكانت غايته من هذه التسمية , الجمع بين فكرة المرونة التي يتميز بها البنك عادة , وفكرة ثبات أو استقرار القيمة التي يتصف بها الذهب. ينظر : عبد الكريم جابر العيساوي , التمويل الدولي (مدخل حديث) , (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع , ٢٠١٥) , ص١٢.

(51) Premysl Zbranek , OP., Cit , p.20.

(٥٢) زينب حسين عوض الله , العلاقات الاقتصادية الدولية , (الاسكندرية : الفتح للطباعة والنشر , ٢٠٠٣) , ص١٥٤.

(٥٣) ودان بو عبد الله , آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , الجزائر , (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية , ٢٠١٥) , ص١٧.

(٥٤) رمزي زكي , المصدر السابق , ص ص١٣٦-١٣٧.

(٥٥) حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي المعاصر , (الكويت : عالم المعرفة , العدد٢٥٧ , ٢٠٠٠) , ص٤٧.

(٥٦) حازم الببلاوي , نظرية التجارة الدولية , (الاسكندرية: دار المعارف , ١٩٦٨) , ص٢٤١.

(٥٧) مايح شبيب الشمري , حسن كريم حمزة , المصدر السابق , ص٨٦.

(٥٨) حازم الببلاوي , نظرية التجارة ... , المصدر السابق, ص٢٤١.

(٥٩) حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي ... , المصدر السابق , ص٤٨.

(٦٠) رضوان زهرو , الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات وآفاق , (الرباط : منشورات مسالك , ٢٠٠٤) , ص١٥٠.

(٦١) حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي ... , المصدر السابق , ص٣٦.

(٦٢) حازم الببلاوي , نظرية التجارة ... , المصدر السابق , ص٢٤٢.

(63) Premysl Zbranek , OP., Cit , p.19.

(64) Filippo Cesarano , OP., Cit , P.148.

(٦٥) علي عبد الفتاح أبو شرار , الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات , (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , ٢٠١٠) , ص٤٦٤.

(٦٦) ودان بو عبد الله , المصدر السابق , ص١٨.

(٦٧) رمزي زكي , المصدر السابق , ص١٣٨.

(٦٨) ودان بو عبد الله , المصدر السابق , ص١٨.

(٦٩) رامزي كلارك واخرون , الامبراطورية الأمريكية , ج١ , (القاهرة: مكتبة الشروق , ٢٠٠١) , ص١٦٢.

(٧٠) ودان بو عبد الله , المصدر السابق , ص١٨.

(٧١) خميس محمد حسن , مقومات الدولار كعملة دولية والأرباح الاحتكارية المتحققة للولايات المتحدة الامريكية , ((العراقية للعلوم الاقتصادية)) , " مجلة " , بغداد , الجامعة المستنصرية , السنة الخامسة , العدد الرابع عشر , ٢٠٠٧ , ص١١٩.

(٧٢) علي عبد الفتاح أبو شرار , المصدر السابق , ص٤٦٥.

(٧٣) رضوان زهرو , الاقتصاد العالمي المعاصر مقدمات وآفاق , (الرباط : منشورات مسالك , ٢٠٠٤) , ص١٦٧.

(٧٤) علي عبد الفتاح أبو شرار , المصدر السابق , ص٤٦٥.

(٧٥) حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي ... , المصدر السابق , ص٤٩.

(٧٦) زهير جمعة المالكي , المصدر السابق , ص٩.

(٧٧) أرنست فولف ,المصدر السابق , ص٢٥.

(٧٨) ايناس ضياء مهدي , الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي , جامعة تكريت , ((تكريت للعلوم السياسية)) , " مجلة " , العدد ٢٢ , ٢٠٢٠ , ص٢٢٨.

(٧٩) مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة , المصدر السابق , ص٨٧.

(٨٠) كانت من بين الوفود المشاركة هي دول أمريكا اللاتينية البالغ عددها (١٩) دولة وتأتي أهمية موقفها من أن وجودهم يشكل تقريباً نصف الدول المجتمعة , ممَا أدى إلى قلق الوفد البريطاني من الهيمنة العددية لدول أمريكا اللاتينية في المؤتمر ؛ لأن وجودهم كافٍ لتسوية أي قضية من خلال التصويت وبالنتائج التي تريدها الإدارة الأمريكية , وعمل ممثلو أمريكا اللاتينية بشكل متماسك وبالتعاون الوثيق مع الوفد الأمريكي لدعم وتأييد مشروعهم , مقابل الحصول على الدعم المالي وحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول أمريكا اللاتينية , واتفقت دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) فيما بينها بأن تقف وراء المشروع الأمريكي ؛ بسبب الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار الاقتصادي بعد الحرب. ينظر: ظفار محمد البزوني , المصدر السابق , ص ص٢٠٧٩-٢٠٨٠.

(٨١) فلانتين كاتسونوف , المصدر السابق, ص٧٨.

(82) Premysl Zbranek ,OP., Cit , p.19.

(83) T.W.B.A , Explore History, Bretton Woods and the Birth of the World Bank ; The New York Times (Newspaper),No: 27,438, 23 July 1944.

(84) Joseph Gold, Financial assistance by the International Monetary Fund: Law and practice, (Washington: International Monetary Fund, 1980) , p.4-5.

(٨٥) كان مخططاً لتأسيس منظمة عالمية ثالثة , هي منظمة التجارة الدولية , لو تم تأسيس هذه المنظمة فقد كان عملها سينصب على وضع قواعد تخص التجارة الدولية , ممارسة الاعمال , والاستثمار الدولي , لكن , قضت معارضة الولايات

المتحدة الأمريكية على فكرة منظمة التجارة الدولية , إذ توقعت إن بأنشائها سيؤدي ذلك إلى الفرقة السياسية , ومن ثم فقد تم اتخاذ قرار بتأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب , ولم يتم تأسيسها حتى عام ١٩٩٥ كتطور معمُق وموسع للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام ١٩٤٨. ينظر : جيمس جاربر , الاقتصاد الدولي , ترجمة هيثم عيسى وآخرون , (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر , ٢٠١٣) , ص٢٥.

(٨٦) حسن النجفي , النظام النقدي الدولي وازمة الدول النامية , (بغداد : شركة اياد للطباعة الفنية , ١٩٨٨) , ص٢٣.

(٨٧) خميس محمد حسن , المصدر السابق , ص١١٩.

(٨٨) حازم الببلاوي , نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر , (الكويت : سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي , الكتاب الحادي عشر , ١٥ ابريل ١٩٨٦) , ص٦٢.

(٨٩) نوال بلاح و كريمة بوبرطخ , أثر المنافسة أورو دولار على النظام النقدي الدولي , رسالة ماجستير(غير منشورة) , (جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل– : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ٢٠١٥) , ص٣٨.

(٩٠)حازم الببلاوي , النظام الاقتصادي الدولي ... , المصدر السابق , ص٣٦.

(٩١) نعمان سعيدي , البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي , (الجزائر: دار بلقيس , ٢٠١١) , ص٣٨.

(٩٢) زينب حسين عوض الله , المصدر السابق , ص١٤٨.

(٩٣) جيمس م . بوتون , المصدر السابق , ص٤٥.

(٩٤) هارولد جيمس , من بريتون وودز إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي , ((التمويل والتنمية)) ", مجلة " , صندوق النقد الدولي , واشنطن , العدد ٤ , أيلول٢٠١٧ , ص٥.